Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XXs
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 336 يناير 2011، محرم — صفر 1432

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

حان وقت سقوط نظام الاحتلال والتعذيب

عام جديد يطل على البحرين وشعبها ومعاناة المواطنين تزداد ألما، بينما يزداد العدو الخليفي شراسة وظلما وارهابا. وسوف يبقى العام المنصرم حقبة أشد سوادا من كافة الحقب السالفة بعد ان امعن هذا العدو في ابناء البحرين تعذيبا وسجنا واهانة. وبرغم التاريخ الاسود من الانتهاكات والاستبداد، فان ما حدث في النصف الثاني من العام المنصرم غير مسبوق. فلم يحدث في الماضي ان اجبر الصائمون على الافطار في شهر رمضان المبارك، ولم تحلق لحى علماء الدين كما حدث هذه المرة. ولم يتصد العدو في الماضي لمقدسات المواطنين المسلمين الشيعة بازالة اعلام الحداد التي ينصبونها خلال موسم عاشوراء. حدث الكثير من الانتهاكات في الماضي ولكن بمستويات اقل كثيرا مما فعله الطاغية الحالي، حمد بن عيسى آل خليفة، الذي سوف يسجله التاريخ كأسوأ ديكتاتور ابتليت به البلاد والعباد. فلم يكتف بتنصيب نفسه "ملكا" على الناس بالقهر والغلبة، وتجاوز الحدود في تطبيعه مع العدو الصهيوني، اذ فتح له اجهزة الامن وأغلق مكتب المقاطعة والتقى اعلى رموزه علنا وبلا خشية او حياء. ثم عمد الى الفضلاء من ابناء البحرين فاعتقلهم ونكل بهم ووجه ابواقه الاعلامية للتشهير بالشرفاء من المواطنين. واضاف الى ذلك كله بعدا آخر تمثل بمحاربة المواطنين في ارزاقهم، فأصدر قراراته بفصل السجناء من وظائفهم ضمن سياسة التجويع، فاصبح عدوا لا يقل شراسة او ظلما عن يزيد بن معاوية الذي حرم الحسين واهل بيته من الماء. اما اجساد السجناء فتقدم شهادات تتكلم بالظلامة وتتحدث عن امعان العدو الخليفي في التنكيل وا لتعذيب، فبعد كل مثول امام المحاكم الخليفية الجائرة، يتعرض السجناء لوجبات جديدة من التعذيب التي تتجدد اساليبها في كل مرة. واذا كان اسلاف هذا الطاغية يخشون قليلا من الرأي العام الحقوقي والسياسية، فانه تجاوز تلك الخشية، واصبح يكرر التعذيب ولا يبذل جهودا كبيرة للرد على المزاعم بشأنها. فما السبب في ذلك؟

الامر المؤكد ان العدو الخليفي هذه المرة قد توفر له دعم غير محدود من واشنطن ولندن. ومن الادلة على ذلك صمت السلطات البريطانية على تعذيب احد مواطنيها المرتهن منذ اكثر من اربعة شهور بذريعة ازدواجية جنسيته. هذه الذريعة ساقطة لان مواثيق حقوق الانسان التي وقعتها بريطانيا والبحرين تجعل حقوق الانسان خارج اطار السيادة الوطنية، بمعنى ان للدول حق التدخل عندما تنتهك حقوق الانسان في اي منها. وبالتالي فان ازدواجية الجنسية ليست مانعا عن المطالبة بوقف التعذيب ومحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب، الامر الذي لم يحدث حتى الآن. ومن الادلة على ذلك استمرار تعذيب المواطن البحراني/ البريطاني جعفر الحسابي، بدون توقف. ان التواطؤ مع المعذبين جريمة لا تقل خطرا عن التعذيب نفسه، وان الدول التي تغض الطرف عن تلك الجريمة، بعد علمها بذلك، شريكة فيها، ومخالفة للمواثيق الدولية التي صادقت عليها. هذا الدعم السياسي والمعنوي من الدول الكبرى هو الذي يشجع العدو الخليفي على الاستمرار في انتهاك حقوق الانسان وقمع تطلعات اهل البحرين الذين طفح كيل الظلم والاستبداد في بلدهم، واصبحوا اكثر اصرارا على مواجهة الظالمين وتخليص البلاد من اجرامهم. لقد بلغ الحكم الخليفي اقصى درجات الاجرام، وبالتالي لن يبقى طويلا، فالظالمون لا يبقون مهما طال الزمن بهم، لان دعوات المظلومين عند ربهم لا يحجبها شيء. وان ما اقترفه الخليفيون المحتلون في السنوات الاخيرة، والذي تكشف في الشهور الاربعة الماضية تجاوز ما عرفته البلاد من جرائمهم في السابق، اذ انهم يرتكبون الجرائم هذه المرة بتوجيهات مباشرة من القصر الملكي، ويكررون تعذيب الضحايا كلما رفعوا اصواتهم مستغيثين بذوي الضمائر الحية للتدخل لوقف معاناتهم. الحاكم نفسه متورط هذه

التتمة صفحة (8)

نظم المحامون البحرينيون المدافعون عن 25 ناشطاً متهماً بالتآمر ضد النظام الخليفي، الخميس 9 ديسمبر انسحاباً جماعياً احتجاجاً على التعذيب من قبل سلطات الدولة الحليفة الاستراتيجية للولايات المتحدة. وكان هذا الانسحاب الذي أدى إلى وقف سير المحاكمة آخر خطوة وجهت الانظار الى إساءة معاملة السجناء. وقالت جليلة السيد، إحدى محاميات الدفاع بأن فريق الدفاع المكون من 25 عضوا انسحب بعد فشله في إقناع المحكمة بتلبية طلبه بضرورة إصدار أمر بإجراء تحقيق في الضرب وغيره من الانتهاكات ضد المتهمين الذين من بينهم نشطاء حقوق إنسان ومدونون. وهذا ما أجبر السلطات البحرينية على تعيين فريق دفاع جديد ، وهو ما قد يعقد المساعي الرامية إلى استئناف المحاكمة المستمرة منذ شهرين والتي حضرها دبلوماسيون من الولايات المتحدة وأوروبا. وفي الجلسة التالية في 23 ديسمبر حاول القاضي الذي عينته العائلة الخليفية، ابراهيم الزايد، فرض فريق دفاع جديد، ولكن السجناء رفضوا ذلك الفريق وتمسكوا بمحاميهم. قد تأكد ان السجناء تعرضوا بعد ذلك لتعذيب وحشي جديد لاجبارهم على قبول المحامين المفروضين عليهم.

قدم اربعة شباب للمحاكمة بتهمة حمل لافتة تحمل صور بعض المعتقلين من النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الانسان في مكان بالعاصمة المنامة، بسبب ما تزعمه السلطة في أن حمل تلك الصور هو تحريض على كراهية النظام، ليرتفع عدد من يتعرضون للمحاكمة في قضايا تمس حرية التعبير إلى 19 فرداً في الأشهر الثلاثة الأخيرة.
فقد جرى إعتقال شابين في سبتمبر وهما حسن عبدالله آل قاسم (20 سنة) وأحمد علي يوسف (20 سنة) في حين يتم ملاحقة شابين آخرين هما الشقيقان أحمد رضي و حسن رضي بسبب اشتراكهم في تعليق لافتة في أواخر أغسطس الماضي تحمل صوراً لعدد من المعتقلين في الحملة القمعية الأخيرة في العاصمة المنامة ووجهت لهم تهمة "التحريض على كراهية النظام الحاكم بإحدى الطرق العلانية"

انتقل الى ربه فجر الجمعة 24 ديسمبر سماحة الشيخ محمد علي العكري عن عمر يناهز السبعين عاما. وقد قضى الشيخ العكري حياته مجاهدا في سبيل الله، داعيا الى الله باسلوبه الدعوي الخاص، وترويجه قيم الفضيلة والعفة، وتشجيعه الشباب على الزواج. كما كان له دور ريادي في العمل السياسي منذ اربعين عاما تقريبا، وسجن مرات عديدة بسبب مطالبه السياسية والدفاع عن المظلومين، وكان اول من طبق عليه قانون امن الدولة السيء الصيت من المحسوبين على التيار الاسلامي، اذ اعتقل في نهاية شهر اغسطس 1979 ولم يطلق سراحه الا في ديسمبر 1983. وقضى تلك الفترة بدون تهمة او محاكمة. وكان اول من رفع عريضة الى الحاكم السابق في ربيع 1979 تتضمن مطالب وطنية وشعبية بالاصلاح واعادة العمل بدستور البلاد الشرعي الوحيد الذي حله الحاكم الحالي في 2002.

بثت القناة الرابعة بهيئة الاذاعة البريطانية في 16 ديسمبر برنامجا خاصا حول الوضع في البحرين، تطرق للوضع السياسي المتأزم في هذا البلد االخليجي المبتلى. وتطرق البرنامج الى محنة المدون علي عبد الامام، تضمن مقابلة مع زوجته، السيدة جنان العريبي. وكان فريق الـ بي بي سي قد قام بزيارة الى البحرين في النصف الاول من ديسمبر، ولكنه تعرض لمضايقات كبيرة ومنع من حضور الجلسة الرابعة من محاكمة النشطاء الـ 25، كما صودرت اجهزته الفنية في المطار.

أم المهازل القضائية في مملكة الاستبداد: عندما يكون القاضي هو الخصم

جلسة محاكمة الابرياء – الخميس 23 ديسمبر 2010

المتهمون يرفضون المحامين المعينين، والقاضي يصر عليهم

بدأت المحكمة في تمام الساعة 10:03 صباحا بعد أن تلي القاضي إبراهيم الزايد أسماء المحتجزين على ذمة القضية وبغياب الأستاذ حسن مشيمع والدكتور سعيد الشهابي،،

وتلى القاضي القرار رقم 437 لسنة 2010 الصادر من قبل وزير العدل وتلى القاضي أسماء المحامين المنتدبين جميعا وبعدها عقب رئيس النيابة وائل بوعلاي، قائلا: بالنسبة للسادة المنتدبين فقد تمت الاتصال بالمتهمين لأن المتهمين رفضوا الالتقاء بالمحامين المنتدبين..

بدأ الكلام السيد علي الأيوبي قائلا: نود أن نسمع رأي المتهمين في توكيلنا عنهم ،خصوصا أن المادة الدستورية رقم 20 الفقرة ه تأكد على موافقتهم على المحامي المنتدب، وعقب عدد من المحامين على قائلين: نعم نعم نود أن نسمعهم .. وأردف الأيوبي قائلا: من غير المعقول أن أمثل أشخاصا لا يريدون أن أدافع عنهم..

وعقب محامي أخر: سيكون دفاعنا عنهم باطلا لأننا لم نتطلع على التهم ولم نسمع منهم ولا يمكننا المضي قدما في هكذا مهمة..

وعلق بوعلاي قائلا: الأمر واضح جداً وهو أن المتهمين يرفضون المحامين المنتدبين وهذا واضح، كما أن الشبة الدستورية التي تحدثتم عنها - تفرض المادة حضور محامي أثناء المحاكمة.. ولأن المتهمين يرفضون المحامين المنتدبين، ويصرون على حضور المنسحبين، فإننا نطلب السير في المحاكمة..

وهنا تداخلت رباب العريض قائلة أنا لا اتفق مع هيئة الدفاع في رفضها ولا اسمح لأحد أن يتكلم عني، فرد المحامون قائلين نحن لم نتكلم عنك،، واسترسلت قائلة: أنا متمسكة بالدفاع عن المتهم طبقا لقرار وزير العدل لان هيئة الدفاع انسحبت ولا يوجد لهم محامي،،

وهنا قال الأيوبي : ردا على رئيس النيابة، المادة عشرين الفقرة هاء من الدستور تقول بموافقـــــتهم.

وقال القاضي: يا سادة تعلمون جيدا أن القانون يفرض وجود محامي للمتهم أثناء المحاكمة، ولم نسمع رأي المتهمين فكيف عرفتم بأنهم لا يريدونكم ،، فرد محاميا قائلا: سمعنا من الأهالي أن ما نريده الآن هو الاستماع لهم بشأن رأيهم في أن نكون وكلائهم..

وأتضح للحضور ان الموافقون على المضي قدما هم كل من رباب العريض و هدى المهزع وعبد الرحمن الخشرم..

أما المحامون الباقون فقد طلبوا الاستماع للمتهمين برأيهم في الدفاع عنهم وهم:

علي عبد الله الايوبي، محمد علي الوطني، محمد عيد الحسيني، إبراهيم صالح إبراهيم، عبد العزيز عبد الله الايوبي، أبراهيم عيسى رمضان، حسن عباس حيدر، حسين جعفر النهاش، حسين محسن حسين، محمود حسن الباش، زياد قيومجي، منى محمد اسليم، أحمد عبد الله الشملان، نواف محمد السيد، عبد الهادي علي القيدوم، صالح عبد الكريم المرزوق، عبد علي حمزة العصفور، ليلى جاسم جواد، محمد علي المرباطي، أحمد جاسم المزعل.

ورفع القاضي الجلسة للتداول الساعة العاشرة والعشرون دقيقة .. وبعد ذلك حضر القاضي في الساعة 10:35 أي بعد 15 دقيقة..

وأكد الأيوبي طلب المحامين بضرورة سماع رأي المتهمين، فرد القاضي قائلا: سمعنا تمسكهم بهيئة الدفاع المنسحبة، في الجلسة السابقة، فقال الأيوبي رأيهم في التمسك يختلف عن رأيهم في قبولنا ،، نريد أن نسمعهم..

وقال احد المحامين: لماذا لا نسمع كل متهم على حده يدلي برأيه في المحامي الفلاني يدافع عنك ؟؟

فقال القاضي : أنتم منتدبون،

فرد المحامي نفسه، هؤلاء أبرياء حتى تثبت أدانتهم ولهم الحق في اختيار محاميهم..وهي من أبسط الحقوق..

وهنا أكد القاضي على أن المتهمين متمسكين بهيئة الدفاع السابقة المنسحبة..

وأشار أحد المحامين قائلا: لا بد لنا أن نضمن كل ما من شأنه أن يمكننا من الدفاع عنهم خصوصا أننا لم نلتقي بهم وفي قضيتهم تفاصيل كثيرة ،،

القاضي متسائلا: ماذا لو رفضوكم هل ستتمسكون بهم ؟ فرد المحامي أسألهم ومن بعد ذلك سنرد على هذا السؤال ولا نسبق الحدث،،

وقال القاضي: أعطيناكم جميع الأوراق المتعلقة بالقضية.

فقال أحدهم أسألهم عن رأيهم فينا ، فرد القاضي رفضنا طلبكم ،،

وهنا وقف الإخوة المتهمون جميعا على أرجلهم ورفعوا أيديهم طالبين الاذن بالكلام من القاضي فلم يعرهم إنتباها وطلب منهم الجلوس فجلسوا..

وهنا طلبت رباب العريض الكلام قائلة: أتمسك بالدفاع من المتهم الذي انتدبت إليه وأطلب عرضه على لجنة ثلاثية للكشف عن آثار التعذيب، والأمر لا يحتمل التأخير لكي لا تذهب الآثار..

وهنا وجهة القاضي للمتهمين ملاحظة قبل سؤالهم عن قبولهم أو عدم قبولهم بالمحامين المنتدبين قائلا:

أنتم محبوسون على ذمة هذه الدعوة وأمامنا حقائق نود الحكم فيها لكشف الحقيقة، ولابد أن يكون لكم محامين للدفاع عنكم.

عبد الجليل السنكيس، هل تقبل بالمحامي المنتدب علي الأيوبي ليحامي عنك ؟

فقال الدكتور عبد الجليل، لا أقبل وأتمسك بهيئة الدفاع السابقة، فرد القاضي: لماذا يا عبد الجليل ؟ وقد تمسك المدافع السابق برأيه في الانسحاب؟

فرد الدكتور: مع كامل احترامي وتقديري للمحامي إلا أنني أتمسك بالهيئة . وهناك أسباب دفعتهم للانسحاب...

فرد القاضي: نحن نضمن لك الحقوق التي تمكنه من الدفاع عنك.

ونادى القاضي الشيخ المقداد سائلا: هل تقبل بالمحامي محمد الوطني للدفاع عنك ؟

فطلب الشيخ أن يقول كلمة قبل الجواب، وقال منذ الجلسة الأولى وقد أخبرنا عدالتكم بأننا تعرضنا للتعذيب والانتهاكات ولم وقاطعة القاضي أجنبي نعم أم لا ؟

فرد الشيخ بذات الرد لا وأتمسك بهيئة الدفاع.

وسأل الجميع عن ردهم على السؤال ذاته ورد الجميع بذات الرد وهو التمسك بهيئة الدفاع.

وأكدت رباب العريض أن طلبها بحاجة للبت فيه للكشف عن الآثار..

وهنا قال الأيوبي فلترجع الهيئة السابقة...

ورد القاضي : لن نستدعي هيئة منسحبة.

وأستشار القاضيين المجاورين وبعدها سأل المحامين : هل تودون الاستمرار أم لا، على أن المادة 41 او قال 31 لم اسمع تضعكم تحت طائلة المسائلة...

فرد المحامي زياد قهوجي :: نحن جئنا بناء على انتداب الوزير لنا ومن الناحية العملية لا يمكننا البت في الدفاع عن متهمين يرفضون التوكيل للدفاع عنهم.. خصوصا أننا أمام قضية فيها أحكام تصل للسجن لعشرين عاما . ولذا فإنني والمحامية ذكر أسم محامية سورية أخرى نطلب إعفائنا من المهمة وليس انسحابنا..

فقال القاضي: الذي أريده منكم الرد هل تريدون الدفاع أم لا ؟

ورد محامي قائلا: لم ينتدبنا الوزير لممارسة دور شكلي ونريد التأجيل ،،

وعقب الأيوبي قائلا: نحن عاجزين عن الدفاع وفقا للضمير ووفقا للمبادئ العامة.. ولا نعرف هل هناك شهود نفي أم لا ولا نعرفهم..

وسأل القاضي رباب العريض هل ستستمرين في الدفاع فردت نعم وأريد ان يلبى طلبي الذي ذكرته وقال لها القاضي هل يكفيك أسبوعا ؟ فقالت لا . فقال أسبوعين إذن ،، هل يريد أحد منكم أن ينضم للسيدة رباب ام تنسحبون ؟

فرد محاميا قائلا : نحن أمام أمرين الأول تشريف الوزير لنا بالدفاع عن المتهمين والثاني : هناك مقتضيات لاستمرارنا في الدفاع، ونحن سنرفع الأمر للوزير ونوضح المشكلة الدستورية..

وقالو للقاضي بأننا سنرفع مذكرة حول القرار وليس حضورنا بعد أسبوعين للمرافعة..

وقال القاضي بأننا سنؤجل الجلسة لمدة أسبوعين أي 6 يناير 2011 وهنا تداخل المحامي عبد الرحمن الخشرم قائلا:

أريد التقرير الذي يفيد بأن موكلي تعرض لأذى في أذنيه ،، فقال القاضي أعطيناكم إياها فرد المحامي لم أحصل عليه

ورفعت الجلسة...

اللهم فرج عن إخواننا الشرفاء وفك أسرهم وأكسر القيد من معصمهم بحق محمد وآل محمد الطيبين الطاهرين

اعتصام اللاجئين البحرانيين في لندن ضد حفلة ماجنة اقامها وكر الفساد الخليفي

أقام وكر الفساد الخليفي في لندن حفلته السنوية بفندق الدورشستر مساء الثلاثاء، وسط اجواء ماجنة، أديرت فيها كؤوس الخمر في ليلة التاسع من المحرم. وكعادة اللاجئين البحرانيين، مارسوا حقهم في التعبير السلمي عن موقفهم، ورفعوا هتافاتهم الحسينية ضد استبداد النظام الخليفي وارهابه وتعذيبه. وبينما كان المدعوون عند مدخل غرفة الحفلات ينتظرون دورهم للدخول، ارتفعت اصوات الاحرار مدوية ضد الاجرام الخليفي المتواصل بحق البحرانيين، رافعين صور المظلومين من العلماء والاكاديميين. المعذب الخليفي الشهير، خليفة بن علي بن راشد، كان "يستقبل" المدعوين وسط اجواء اراد بها الايحاء بان "الامير انتصر على نفر خرجوا عن طاعته" وارتادتها الغانيات ولاعقو القصاع والباحثون عما يوفر لهم "حظوة عن الامير". اصوات الحسينيين كانت تهتف بالشعارات الخالدة "هيهات منا الذلة"، بينما حاول المعذب الخليفي، سفيرهم لدى بريطانيا، الاستنجاد بالمسؤولين للتدخل لمنع البحرانيين من ممارسة حقهم الطبيعي خصوصا بعد ان اصبح واضحا لزوار الحفل الخليفي الذي اقيم قبيل عيد الشهداء، ان حجم الاحتجاج ضد الطغمة الخليفية المجرمة يتوسع وان شرعية النظام اصبحت مهزوزة. كان الارتباك واضحا على وجوه المسؤولين الذين كانوا يدخلون الفندق ويخرجون، ويتصلون بالشرطة تارة لاجبارهم على منع الاعتصام السلمي او قمعه، ولسان حال الواحد منهم يقول: لو كان هؤلاء في البحرين لمزقنا اجسادهم" واخرى لاقناع مسؤولي الفندق للسعي لمنع الاعتصام. باءت محاولاتهم بالفشل، وارتفعت هتافات البحرانيين تكشف جرائم التعذيب بحق الدكتور السكنيس والاستاذ الحسابي والعلماء الآخرين والابطال المرتهنين بأيدي الاعداء. كان الضيوف يدخلون قاعة المجون وبأيديهم منشورات تكشف زيف النظام وتفضحه. وفي نهاية الاعتصام جاء العديد من الشخصيات للشد على ايدي المعارضين الذين سمع بعضهم عن البحرين بعد الكشف عن الحقائق بموقع ويكيليكس.

الحر الصيمخ: تعذيبه يكفي لادانة الخليفيين بجرائم ضد الانسانية

الحر الصميخ، اسم آخر يتردد بين قائمة ابطال البحرين الذين تعرضوا للتعذيب الرهيب في طوامير مبنى جهاز الامن الوطني الذي يديره المعذب الشهير خليفة بن عبد الله آل خليفة، السفير الخليفي السابق في لندن. وقد اعتقل في 19 اغسطس 2010 وتعرض لتعذيب متواصل عدة اسابيع. وسبق ان تعرض للضرب والتعذيب في السابق عندما اعتقل اكثر من مرة خلال الانتفاضة المباركة في التسعينات.

وعرف الحرب الصميخ بنشاطه الثقافي والاسلامي والسياسي، ولكن نظرا لتواضعه وابتعاده عن الاضواء لم يعرف دوره الاجتماعي الواسع.

ووفقا للمعلومات المتوفرة فقد تعرض لاصناف التعذيب الوحشية ومن بينها تعليقه من اعضائه الخاصة، حتى اصيب بعاهات ادت الى فقدان السيطرة على التبول. كما تعرض لادخال آلات حادة في اسفله الامر الذي ادى الى مضاعفات ما يزال يعاني منها.

هذا الضحية البحراني متزوج، وله دور اجتماعي في منطقة النويدرات التي ينحدر منها.

جاء اعتقاله، كبقية المعتقلين، مفاجئا للجميع، لان نشاطه كان سلميا باهداف علنية مشروعة. ولكن ما مورس من تعاذيب واهانات وانتهاكات فاضحة لحقوق الانسان كانت فوق ما يمكن تصوره. وقد اكد الحقوقيون والاعلاميون الذين زاروا البلاد مؤخرا حالة الاحباط التي انتشرت في الاوساط الحقوقية بشكل خاص من هذا التداعي الفظيع لاوضاع حقوق الانسان في بلد يفترض انه من الموقعين على الاتفاقات الدولية التي تنظم مسؤوليات الدول تجاه مواطنيها.

وقد صعق الكثيرون الذي تناهت الى اسماعهم معاناة الحر الصميخ، خصوصا بعد انتشار الانباء باصاباته البليغة في المجاري البولية نتيجة التعليق المتواصل والضرب المبرح في الاماكن الحساسة. ووفقا لأحد النشطاء الحقوقيين الذين التقوا بعائلات السجناء او اصدقائهم او محاميهم، فان التعرض للابرياء بهذه الاساليب والوحشية كشف مدى خطر الوضع في البحرين، واكد ضرورة قيام المقررين الخاصين حول التعذيب والاعتقال التعسفي وحماية النشطاء. وقد أكد عدد من النشطاء الحقوقيين الدوليين كذلك على ضرورة اعداد ملفات ادانة ضد عدد من المسؤولين عن التعذيب وسوء معاملة السجناء، لتكون جاهزة عندما تتحرك الجهات الدولية لالقاء القبض على هؤلاء خصوصا وزيري جهاز الامن الوطني، السابق والحالي.

المعذب عبد السلام يوسف العريفي

المدعو عبد السلام يوسف العريفي أحد كبار الضباط و المسئولين الأمنيين في وزارة الداخلية البحرينية الذي كلفته الوزارة بمهمة قمع الاحتجاجات الشعبية والفعاليات المطلبية كالمسيرات و التظاهرات و الندوات السياسية التي تنتقد السلطة الحاكمة في البلاد و تطالبها بتطبيق الإصلاحات .

و قد عرف الضابط المذكور بقسوته و المعاملة السيئة مع المواطنين، و قد تعرض الكثير من المواطنين الأبرياء للتعدي و التعذيب الوحشي أثناء قمع التجمعات الجماهيرية التي تمت تحت إشرافه و إمرته، إذ أنه ما بين سنتي الـ 2003 – 2010 قام بالمشاركة في قمع العشرات من الفعاليات المطلبية -- التي تتبناها المعارضة الشعبية في البلاد -- .

و سبق لنا التطرق للشخص المذكور، في التقرير الذي صدر مسبقا والذي ضمّ أسماء مسئولي السلطة المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية و اتّهم فيها المدعو عبد السلام بالضلوع في الجرائم التالية :

1 قمع الاحتجاجات الشعبية في البلاد .
2 اقتحام منازل المواطنين و ترويعهم و الاعتداء على من فيه من نساء و أطفال و إتلاف محتوياته .
3 ممارسة القتل و الترهيب للطائفة الشيعية
4 قمع المعارضة الشعبية في البلاد .
5 إرهاب المواطنين .
6 التعدي على النساء و الاطفال
7 استخدام الاسلحة المحرمة دوليا في قمع الاحتجاجات الشعبية .
8 ممارسة التعذيب .

وقائع الندوة السنوية بمناسبة عيد الشهداء المعقودة بمجلس اللوردات

الثلاثاء 14 ديسمبر 2010

عقدت صباح الثلاثاء 14 ديسمبر الندوة السنوية بمجلس اللوردات البريطاني بدعوة من اللورد ايفبوري وحضور عدد من المتحدثين والضيوف ووسائل الاعلام الدولية. استهل اللورد ايفبوري الندوة بتذكير الحاضرين بان عددا من الذين حضروا هذه الندوة في السنوات قد اعتقلوا ويعانون من التعذيب وسوء المعاملة، وان الندوة تعقد بينما يتعرض نشطاء حقوق الانسان للقمع وتقمع حرية التعبير والكلمة. وقد شهدت محاكمة النشطاء تحولا دراميا بانسحاب المحامين من الجلسة الاخيرة احتجاجا على مظاهر الجور واختفاء العدالة من هذه المحاكمة. ولا بد ان نتذكر بان الدكتور عبد الجليل السكنيس كان من الذين يحضرون هذه الندوة بشكل منتظم وكان معنا هنا في مثل هذا الوقت العام الماضي. ولقداعتقل بسبب تعبيره عن رأيه ودفاعه عن ابناء وطنه وليس لاي سبب آخر. وبرغم مطالبة المحامين بالتحقيق في مزاعم التعذيب فقد رفض القاضي طلباتهم. واذا ما قامت المحكمة بتعيين محامين آخرين فسوف يكون ذلك مخالفا للقوانين الدولية التي تفترض ان يعين المتهمون محاميهم ولا يجبرون على القبول بمحامين مفروضين عليهم. ولذلك فقد اصبحت هناك ازمة قضائية من شأنها ان تزيد الوضع تعقيدا. ان هناك عددا من الاجراءات التي يمكن الاستفادة منها بخصوص البحرين. فالمقرر الخاص حول التعذيب يقول انه لم يستلم شكاوى بسوء المعاملة ولم توجه له دعوة لزيارة البحرين. وهذا امر محير. اننا بحاجة لجمع الادلة وتقديمها للاجهزة المختصة بالامم المتحدة. هيلاري كلينتون زارت البحرين مؤخرا لحضور مؤتمر اقليمي، وتم اطلاعها على ما يجري لنشطاء حقوق الانسان من اضطهاد وملاحقة من قبل السلطات البحرينية، وقد وطرحت بعض الامور، ويفترض ان يتم اطلاع المسؤولين الدوليين بما يجري في البحرين. كما اعرف ان الناشط الحقوقي نبيل رجب تعرض للمضايقة في المطار وسحب منه جهاز كومبيوتره الخاص وربما استنساخ ما فيه من معلومات. ان سحب الاعترافات تحت التعذيب ممارسة اجرامية يجب ايقافها. ومن الواضح ان النظام يسعى للقضاء على اية معارضة سلمية. وفي خطابها بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان في 10 ديسمبر أكدت على ضرورة حماية المدافعين عن حقوق الانسان. وعلينا ان نبدأ بحملة دولية للضغط على الاتحاد الاوروبي والتعاطي مع السيدة أشتون، المسؤولة عن الشؤون الخارجية بالاتحاد. كما ان علينا ان نواجه التغيير الديمغرافي في البحرين الذي يهدف لتهميش الغالبية الشيعية. وقبل اربع سنوات طرح علينا الدكتور صلاح البندر في هذه الغرفة تقريره المكون من 240 صفحة الذي اكد سياسات آل خليفة لاستهداف الشيعة. وما يزال العالم صامتا على هذه الجريمة لانها لا تؤثر على مشروعه السياسي. ان الشيعة يتعرضون للتهميش في وطنهم الام.

ثم تحدثت الآنسة مريم الخواجة عن مركز البحرين لحقوق الانسان وقدمت عرضا بالكومبيوتر لاستهداف اطفال البحرين من قبل الحكم الخليفي. وقدمت قضايا عدد منهم وما تعرضوا له من اعتداءات جسدية ونفسية. و من هؤلاء علي عباس الفريخ، 17، الذي اختطف وعذب. وقالت ان الاعتداءات طالت عددا من الضحايا ومن بينهم طفلة من منطقة الدير اسمها فاطمة، تعرضت لاعتداء عناصر الامن الذين ضربوها وقذفوا بها على الجدار وسببوا لها جراحا بليغة في وجهها. وعرضت لها صورة قبل الاعتداء وبعده، الامر الذي احدث تقززا لدى الحاضرين. وقدمت الآنسة الخواجة صورا اخرى للضحايا وقالت ان الاعتداءات على الاطفال شملت الاختطفات والضرب والاستهداف بالغازات المسيلة للدموع الركل والتعرية والتحرشات الجنسية. هؤلاء الاطفال يختطفون الى مراكز سرية حيث تمارس بحقهم تلك الجرائم. ثم يرمى بهم في مناطق نائية وغالبا ما يكونون شبه عرايا. وفي 15 اغسطس اختطف عدد من الاطفال من منطقة عراد وتعرضوا للمعاملة الوحشية نفسها، وبرغم احتجاج عائلاتهم لم يتخذ اي اجراء ضد الجناة. ويعتبر محمد علي حسن وايمن جعفر اصغر السجناء اذ لا يتجاوز عمر احدهما عشر سنوات والآخر 11 سنة. ونسبت لهما تهمة لا تتناسب مع سنهما وهي صناعة ادوات تفجيرية. اما جهاد عقيل الساري فقد اعتقل في 19 نوفمبر انتقاما من والده المعتقل ايضا. وكانت آثار التعذيب واضحة على جسد الطفل عيسى سرحان، 17. ثم قدمت المتحدثة قائمة توصيات قدمها مركز البحرين لحقوق الانسان الى السلطات البحرينية.

وبعد ذلك تم التحدث عبر نظام سكايب مع المحامي محمد التاجر في المنامة، وهو احد المحامين ضمن لجنة المحاماة المرتبطة بقضية الخمسة والعشرين بحرانيا. وقال انه بعد الاعتقالات التي بدأت في 13 اغسطس الماضي باعتقال الدكتور عبد الجليل السكنيس قمنا بتكوين مجموعة عاملة من النشطاء، ولكن سرعان ما اعتقل اغلبهم، فقمنا بتكون لجنة المحاماة المكونة من 25 محاميا تطوعوا للدفاع عن هؤلاء المتهمين. وقد منعنا من الاتصال بالمعتقلين لمدة اسبوعين، فلم يسمح لنا بملاقاتهم او حتى اطلاعنا على امكان توقيفهم. وبعد شهرين جيء بهم الى المحكمة وسمح لنا بمقابلتهم نصف ساعة بعد اصرارنا على ان يكون اللقاء خاصا وليس بحضور المسؤولين. ورأينا على اجسادهم آثارا واضحة للتعذيب التي تؤكد تعرضهم للتعليق من اليدين والرجلين والضرب على الايدي والارجل واستعمال الصعق الكهربائي. وعندما وصفوا ما تعرضوا له من تعذيب لم تسجل افاداتهم ضمن محاضر المحكمة ووثائقها الامر الذي يكشف مدى تواطؤ المحكمة في معاناتهم. وشعرنا بان ابسط مستلزمات المحاكمة العادلة غير متوفر. وبرغم طلبنا المتكرر ما بين 28 اكتوبر و 25 نوفمبر بالتحقيق في مزاعم التعذيب واعادة التحقيق تحت اشراف المحكمة، فقد تجاهل القاضي طلباتنا ولم يعبأ بها، وأصر على مواصلة المحاكمة بناء على الاعترافات المنزوعة تحت التعذيب. وبالتالي لم نستطع ان نخبر موكلينا بامكان اجراء محاكمة عادلة لهم. وربما توقف التعذيب المباشر ولكن هؤلاء المتهمين ما يزالون يتعرضون لتعذيب باشكال اخرى. فلا يسمح لهم بالذهاب الى الحمام الا في فترات متباعدة، واجبارهم على الوقوف ساعات طويلة، وسجنهم في زنزانات وعنابر مع السجناء الجنائيين الذين يعاني بعضهم من امراض معدية. بل انهم منعوا من عناق احبتهم اوقات الزيارة لمنع احتمال ايصال اية معلومات حول معاناتهم بالهمس مثلا. وهذه الزيارات تحولت الى فترات عذاب بسبب حضور المعذبين خلالها. فلا يستطيع الزائرون ولا الضحية الاشارة من قريب او بعيد الى معاناة السجين، ويتعرضون للاهانات المتكررة من قبل الشرطة، وكثيرا ما تنهى الزيارة بعد اقل من عشر دقائق. كما ان السجناء ممنوعون من التحدث مع بعضهم فيما لو التقوا في الممرات. ويمعن المسؤولون في اهانة السجناء الى مستويات غير مسبوقة، فيجبرونهم على تقبيل صور المسؤولين الخليفيين بدون مبرر. هذه المعاملة السيئة جعلتنا غير قادرين على الدافع عن موكلينا وفق القوانين الدولية. فاذا تحدث اي منهم في المحكمة عن التعذيب الذي يتعرض اليه، عاد الى الزنزانة ليواجه مزيدا من وجبات التعذيب عقابا له. والواضح ان القاضي مستعجل لاصدار الاحكام بحق هؤلاء بغض النظر عما يقال في المحكمة من مرافعات. وبالتالي لم تعد هناك جدوى من الاستمرار في الدفاع على هذه الاسس وفي هذه الظروف. فاصرار القاضي على رفض التحقيق في مزاعم التعذيب او اعادة التحقيق تحت اشراف المحكمة يدل على عدم جدوى الاستمرار. خصوصا انه لم يستطع تنفيذ القرارات التي اصدرها نفسه في الجلسة الاولى.

وبعد طرح اسئلة على المحامي التاجر من قبل الحاضرين حول السجناء خصوصا الاستاذ جعفر الحسابي، طرح عدد من الحاضرين مداخلات واقتراحات عديدة. و تحدث البروفيسور رودني شكسبير عن لجنة "أرين" التي يرأسها وقال انها لجنة دولية شكلت مؤخرا لملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الانسانية في البحرين، وانها جادة في التصدي للمعذبين البحرينيين خصوصا ان عددا من الضحايا شخصيات معروفة على مستوى دولي.

اعتقال ناشط شعبي بارز وأحد ضحايا التعذيب

15 ديسمبر 2010

يعبر مركز البحرين عن قلقه لاستمرار السلطات البحرينية بتصعيد التوتر الأمني في البلاد بعد أربعة أشهر من بداية حملتها الأمنية على المدافعين عن حقوق الإنسان. وقد علم المركز عن قيام السلطات البحرينية صباح اليوم باعتقال الناشط الشعبي البارز وأحد ضحايا التعذيب من الحقبة الماضية السيد محمد حسن محمد جواد، 63 عاما، وذلك بعد يوم من حفل افتتاح مجلس النواب الذي عبر فيه الملك مجددا عن دعمه للحملة الأمنية التي دشنها في أغسطس الماضي، والتي أدت إلى اعتقال واختطاف وتعذيب المئات من المواطنين حوالي الربع منهم من الأطفال . وبهذا الاعتقال يكون السيد محمد جواد أكبر معتقل سياسي سنّاً اليوم في البحرين.

وقد تم اعتقال الناشط محمد جواد بعد قيامه ليلة الأمس برفع لافتة تحمل صور النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين في الحملة الأمنية الأخيرة، وبعد مطالبته بالإفراج عنهم مستخدما مكبرا للصوت- وذلك في العاصمة المنامة التي تشهد هذه الأيام حضورا جماهيرياً مكثفاً من المواطنين والمقيمين والزوار في مناسبة إحياء شعائر ذكرى عاشوراء. ومند أغسطس الماضي تمنع السلطات البحرينية كل أشكال التضامن مع المعتقلين من قبل الأهالي أو أي من المتضامنين معهم.

السيد محمد جواد هو ناشط معروف وأحد ضحايا التعذيب في الحقبة السابقة حيث تعرض للاعتقال بصورة متكررة في الثمانينات والتسعينات بسبب أنشطته الحقوقية وكان آخرها اعتقاله في العام 2007. وقد تم مداهمة منزله عدة مرات في السابق وتم اعتقاله وكذلك ابنته السيدة رملة جواد، 32 عاما، وهي ناشطة في مجال حقوق الإنسان، وتعرضا للاستجواب والتعذيب بشدة. ولا يزال السيد محمد جواد يعاني من الآثار الجانبية للتعذيب حتى الآن كما أنه فقد قدرته على السمع جزئيا نتيجة ضربه على أذنيه بل لا زال يعاني من مشاكل صحيّة في ظهره وأطرافه نتيجة لقضاء فترات طويلة وهو معلقا أثناء الاستجواب. وبقي محمد جواد عاطلا عن العمل لسنوات بسبب وضع الجهات الأمنية أسمه في القائمة السوداء والطلب من المؤسسات الخاصة والعامة رفض توظيفه. ورغم كبر سنه إلا أن السيد محمد مشارك نشط في معظم الأنشطة والفعاليات الحقوقية التي عقدت في البحرين في الثلاثين سنة الأخيرة. ويأتي اعتقال السيد محمد جواد بعد يوم واحد من افتتاح المجلس الوطني وإلقاء ملك البلاد كلمة عبر فيها عن شكره للجهات الأمنية على جهودها معرباً عن دعمه لكافة الإجراءات الحاصلة منذ بداية الحملة القمعية والتي طالت أكثر من 400 معتقل ومطلوب. واستهدفت هذه الحملة السيّئة الصيت حريات التعبير بصورة شرسة وهدفت إلى تجريمها، حيث تعرض أكثر من 19 معتقل للمحاكمة نتيجة أنشطة متعلقة بحريات التعبير في الأشهر الأخيرة.

إن مركز البحرين لحقوق الإنسان يدعو السلطات البحرينية إلى:

1- الإفراج عن السيد محمد جواد فورا مع تحميل السلطات كامل المسؤولية عن أي تدهور في حالته الصحية بسبب ظروف الإعتقال أو التحقيق.

2- الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين والموقوفين والمحكومين في قضايا تتعلق بحريات الرأي والتعبير.

3- الوقف الفوري بالعمل بقانون الإرهاب المدان دوليا لافتقاده أيّة ضمانات للمحاكمة عادلة.

4- إلغاء كافة الإجراءات التي من شأنها تقييد حرية الرأي والتعبير.

مضايقات و انتهاكات خطيرة يتعرض لها الرموز المعتقلون

سيتم التناول في هذا التقرير بعض ما رواه أهالي النشطاء السياسيين و الحقوقيين المعتقلين - المتهمين في القضية التي اختلقتها السلطة مؤخراً تحت مسمى الشبكة التنظيمية - حول الانتهاكات الصريحة لحق الإنسان و المضايقات المحطة بالكرامة التي يتعرضون لها في سجن جهاز الأمن الوطني المجرم و مع العلم فأن تلك المعاملة السيئة و المضايقات التي سوف نشير إليها يتعرض لها هؤلاء السجناء بشكل يومي و متكرر .

فقد تلقينا من أهالي السجناء أنباء تشير الى أن جهاز الأمن الوطني المجرم لا يزال حتى هذا اليوم يمارس انتهاكات بشعة مع العلماء و الرموز في سجنهم , و من بين تلك الانتهاكات و المضايقات التالية:

1- عدم السماح للمعتقلين بإستخدام دورات المياه بانتظام أو في وقت حاجتهم لها , و المسموح لهم الذهاب لدورة المياه مرة واحدة في اليوم يحددها الضابط المسئول في وقت يقدر بدقيقة واحدة, بالرغم من أن بعض السجناء مصابين بأمراض مختلفه توجب عليهم إستخدام دورات المياه بإنتظام كالشيخ عبدالهادي المخوضر و الشيخ ميرزا المحروس و الشيخ سعيد النوري .

2- يتم معاقبة المعتقلين بصورة يومية بإرغامهم على الوقوف لساعات طويلة تصل احيانا إلى 6 ساعات في اليوم الواحد و لهم حق أخذ الراحة لعدة دقائق قصيرة و لمرة واحدة في فترة العقاب هذه .

3- لا يزال السجناء موزعين على غرف إنفرادية و مع العلم أنهم في هذه الوضعية منذ لحظة الإعتقال أي لقرابة الـ 4 أشهر متواصلة , و معزولين عن العالم الخارجي بصورة تامة و يمنع عليهم إقتناء أي كتب او جرائد او إجراء الاتصالات هاتفيه .

4- التضييق على السجناء في حرية ممارساتهم العبادية , فاقتناء كتب الدعاء و القرآن ممنوعة . و هناك فترة محددة يسمح فيها لكل سجين أداء صلاته و هي دقيقتين فقط و حال تجاوز السجن المدة المسموحة يتم سحب السجين من على سجادته و رميه في زنزانته مقيد اليدين .

5- إجبار بعض المعتقلين على تقبيل العلم البحريني بالإكراه و نادية السلام الملكي بشكل يومي صباحاً .

6- يتم إضافة بعض المواد الكيميائية و العشبية السامة في الوجبات الغذائية التي تقدم للسجناء لكي تتسبب لهم بأضرار و أمراض معينة .

7- إجبار السجناء بأداء التحية لكبار الضباط ومعاقبتهم بعقوبات قاسية حال رفضهم تقديم التحية .

و هناك تفاصيل أخرى سيتم الإفصاح عنها لاحقاً , و ما نرجوه بجد من المنظمات الحقوقية و الجمعيات السياسية و كل من يخصه الأمر اخذ هذه الأمور باهتمام و جدية و التدخل السريع لوضع الحد النهائي لهذه الانتهاكات التي تمارس في حق السجناء - التي تعد في الاعراف الدولية و الدساتير الحقوقية كجرائم -و تقديم الجلادين و مسئولين جهاز الامن الوطني و الداخلية المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية للمحاكم .

إعداد مدافع عن حقوق الإنسان

28 ديسمبر 2010

البحرين تواجه استحقاقات الاضطراب السياسي وتبعات ويكيليكس

برغم الهدوء الظاهر على السطح، ثمة أزمات تواجه الحكم في البحرين وهو يستعد للاحتفال بـ "العيد الوطني" التاسع والاربعين، وهو اليوم الذي استلم فيه الامير السابق، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، مقاليد الحكم بعد وفاة والده في 16 ديسمبر 1961. ومن ذلك اربع قضايا بارزة: اولها استمرار التوتر الامني والسياسي في ظل الاعتقالات التي طالت حتى الآن أكثر من 400 شخص، نشرت اسماء أغلبهم مؤخرا في المواقع الالكترونية. ثانيها: السجال الذي طرحته الجمعيات السياسية وقوى المعارضة في السنوات الاخيرة حول مفهوم "العيد الوطني" وما اذا كان ينطبق على اليوم المعمول به حاليا، ثالثها: تزامن المناسبة هذا العام بمناسبة دينية يحتفل بها غالبية الشعب البحراني، وما أثاره ذلك من سجال بين ولاءات المواطنين بين الدين والحكم. رابعها: تداعيات الكشف عن الوثائق الدبلوماسية الامريكية عبر موقع "ويكيليكس" وبروز البحرين كواحدة من البلدان الاكثر تضررا من ذلك، خصوصا لانعكاس ذلك على العلاقات مع ايران. ولكن برغم هذه القضايا فقد اصبح نظام الحكم أكثر اصرارا على مواصلة سياساته التي انتهجها في السنوات العشر الاخيرة، اي منذ اعتلاء الحاكم الحالي سدة الحكم بعد وفاة والده في مارس 1999. ومع الاعتراف بان البحرين ليست البلد الخليجي الوحيد الذي يعاني من اضطراب سياسي مزمن، فانها الاكثر اتصالا بحالة الاضطراب السياسي الذي تواصل عبر العقود، حتى تحول الى ظاهرة ملازمة للوضع. والواضح ان صورة البحرين خارج حدودها تغيرت كثيرا في الاسابيع الاخيرة في ضوء البيانات والتقارير الحقوقية التي صدرت عن جهات حقوقية دولية تتمتع بشيء من الاستقلال. وربما الجانب الخطير في لعبة الشد والجذب هذه، تحولها الى حالة استقطاب غير مسبوقة في العلاقات بين مكونات المجتمع في ما بينها من جانب، وبين هذه المكونات ونظام الحكم من جانب آخر. وقد اصبح واضحا غياب مشروع مؤسس على طي ملفات السابق وما تقتضيه من مصارحة تسبق المصالحة، والسعي الرسمي المتواصل لتجاهل مسلتزمات ذلك وغياب اطار عصري محكوم بأطر تحظى بتوافق الاطياف السياسية الفاعلة.

القضية الاولى يمكن استيعابها باستعادة جانب مما جرى الاسبوع الماضي وبالتحديد الجلسة الرابعة لمحاكمة المعارضين السياسيين الذين اعتقلوا الصيف الماضي والذين اصبحت قضيتهم تأخذ ابعادا تزداد تشعبا. كان الوضع في قاعة المحكمة عاديا، فقد حضر "المتهمون" ومعهم محاميهم في الوقت المحدد. صحيح ان هناك استنفارا امنيا واسعا في المنطقة الدبلوماسية واحتجاجا من الموظفين الذين عرقل الحضور الامني المكثف حركتهم فتأخروا في الوصول الى مكاتبهم، ولكن العاصمة البحرينية كانت تنتظر بهدوء ما سيجري في الجلسة الرابعة من محاكمة خمسة وعشرين شخصا من البحرانيين المتهمين بالضلوع في "مؤامرة انقلابية" و "تشكيل شبكة هدفها بث الاخبار المغرضة والاتصال بالجهات الخارجية بهدف تشويه سمعة البحرين في الخارج من اجل زعزعة الامن والاستقرار، والتحريض ضد النظام". فبعد ثلاث جلسات سابقة، كان هناك توقع النظام ان يبدأ المحامون الذين تطوعوا للدفاع عن السجناء، مرافعاتهم ورد الاتهامات التي وجهها الادعاء العام لهم. لكن فاجأ المحامون الخمسة والعشرون المحكمة بالاصرار على مطالبتهم بالتحقيق في مزاعم التعذيب الذي تعرض له المتهمون، واعادة التحقيق تحت اشراف القضاء وبحضور المحامين انفسهم. لقد مضى على اعتقال هؤلاء اربعة شهور شهدت توترا متواصلا وصدرت خلالها عشرات البيانات الحقوقية والسياسية حول ما يجري في سجون البحرين، البلد الخليجي الصغير الذي يبدو ان قدره البقاء في حالة توتر سياسية متوصلة منذ العام 1922. القاضي رفض مطالب المحامين الذين كانوا قد هددوا بالانسحاب وعدم الترافع ما لم تتم الاستجابة لتلك المطالب. فما كان منهم الا ان اعلنوا الخطوة التي يتوقع ان تكون لها انعكاسات واسعة في الاسابيع والشهور المقبلة. وفي تصريحات لاحقة ومقابلات صحافية قال هؤلاء انهم قرروا الانسحاب بعد ان اتضح لهم عدم جدوى الترافع في قضايا تأسست على "اعترافات نزعت تحت التعذيب". هذا الانسحاب خطوة غير مسبوقة، سوف تزيد الوضع صعوبة للحكومة، وتضع الجهاز القضائي برمته امام المحك. فقد تعين الحكومة فريقا آخر من المحامين الموالين لها، ولكن المعتقلين أعربوا عن تمسكهم بمحاميهم. فالسلطات تخشى من السماح بتحقيق مستقل في مزاعم التعذيب خصوصا مع افادات المعتقلين مؤكدين تعرضهم لاشكال عديدة من التعذيب الجسدي والنفسي. كما ان حضور حقوقيين دوليين جلسات المحاكمة بجانب ممثلي السفارات الامريكية والبريطانية والسويدية والفرنسية عامل آخر يقلص الخيارات المتاحة امام الحكومة. وليس مستحيلا ان تصل الحكومة الى نتيجة عاقلة بان الاسراع بغلق ملف السجناء يوفر الخيار الأقل ضررا، برغم تبعاته على السلطات، وما تؤدي اليه من تساؤلات حول فاعلية اساليبها وشرعية الاجراءات التي تتخذ ضد المواطنين عندما يمارسون شيئا من الحرية. ويحظى هذا التوقع بشيء من المصداقية خصوصا في ضوء الاعلان عن زيارة مزمعة للمفوضة السامية لحقوق الانسان، السيدة نافي بيلاي، الى البحرين في شهر فبراير المقبل، للاجتماع بنشطاء حقوق الانسان والاطلاع على تطورات اوضاع حقوق الانسان بعد الاعتقالات الاخيرة والادعاءات الكثيرة حول التعذيب.

القضية الثانية تتمحور حول العيد الوطني نفسه، من حيث معناه وظرفه التاريخي والسياسي. فقد طرحت المعارضة منذ سنوات طلبا باعتبار يوم اكتمال انسحاب القوات البريطانية من البحرين في اغسطس 1971 عيدا وطنيا يحتفى به لانه ينطوي على معنى التحرر والاستقلال. بينما ما اصطلح على تسميته "عيد الجلوس" سابقا لا يخلق شعورا وطنيا مشتركا لانه لا يرتبط بدور شعبي. لقد كان النضال في الستينات ضد الاستعمار البريطاني والمطالبة بخروجه عوامل اثرت على نفسيات المناضلين، ودفعتهم للانخراط في العمل السياسي الموجه ضده. كان مشهد طلاب المدارس وعمال الشركات وهم يهتفون ضد الوجود الاجنبي عاملا فاعلا لتكريس الشعور بالانتماء الى امة واحدة تناضل ضد الاحتلال والاستعمار، وتطالب بغد افضل لشعوبها. ففي مناسبة الانسحاب البريطاني رمزية خاصة لها العديد من المزايا: اولها انها تعتبر تتويجا لنضال اجيال متعاقبة ضد الاحتلال الاجنبي، اسوة ببقية الدول العربية والاسلامية التي وقعت تحت الاحتلال، ثانيها انها تعمق الايمان العام بان نضالات الشعوب تحقق النتائج المرجوة، وان انظمة الاحتلال او القمع او الاستبداد لا تدوم. ثالثها ان خروج الاستعمار من المنطقة يؤكد واقعية مقولة "حق تقرير المصير" وبالتالي فما تزال الشعوب قادرة على تحديد مستقبلها وشكل الحكم الذي ترتئيه. هذه الدروس المستوحاة من ذكرى التحرر من الاستعمار تبدو كثيرة وثقيلة في نظر البعض، ولذلك يستمر السعي لمصادرتها من النفوس والعقول وادخال الرعب في قلوب من يسعى للتغيير الايجابي. يضاف الى السياق التاريخي للعيد الوطني بعد سياسي آخر وهو اصرار المعارضة البحرينية على الاحتفاء بما تسميه "عيد الشهداء" في 17 ديسمبر من كل عام وهو اليوم الذي سقط فيه اول ضحيتين في انتفاضة التسعينات التي انطلقت في 1994. وقد تحول ذلك اليوم الى مناسبة للتعبئة السياسية والحقوقية واقيمت الندوات في الداخل والخارج ونظمت المسيرات. وفيها سقط ضحية اخرى في 2007، الامر الذي كرس الاستقطاب بمستوى اكبر. ويندر بروز ظاهرة كهذه، بين حكومة تحتفل بيوم خاص بحكامها، ومعارضة تتحرك باسم الشعب لاحياء مناسبة اخرى لاحياء ذكرى سقوط معارضي نظام الحكم. وقد سعت الحكومة لمنع التظاهر ذي الطابع الحزين في المناسبة التي تسعى من خلالها لاقناع الشركاء الاقتصاديين والسياسيين بجدوى التعامل مع حكومة البحرين.

القضية الثالثة هذه ا لمرة تتمثل بتزامن اليوم الرسمي لـ "العيد الوطني" مع يوم العاشوراء الذي يحتفي بها قطاع كبير من المسلمين يمثلون القطاع الاوسع من المعارضة البحرانية. فكيف يمكن تنظيم احتفال بهيج في يوم حزين بغض النظر عن مدى شرعية ما يمارسه المواطنون من الناحية الدينية. هذا التضاد في المواقف من

شأنه ان ينعكس سلبا على العلاقات بين الاطراف المعنية، ويساهم في توتير الاجواء، ويكرس الاحتقان الامني. وهذا التضارب في المناسبات يعني ضعف الثقة المتبادلة بين الاطراف، والاختلاف في منظومة القيم والقناعات ومشاعر الانتماء. وهنا لا تبقى القضية اسيرة لمقولات الانتماء للوطن، بقدر ما هي تعبير عن الشد والجذب السياسيين، وهو أمر لا يزول الا بتحقيق المصالحة الوطنية التي لا يمكن تحقيقها الا بعد المصالحة، وهو امر لم يتحقق برغم مرور اكثر من عشرة اعوام على تغير شخص الحاكم. وفي حالة التفاهم والوئام فان تزامن المناسبات الدينية والوطنية ليست قضية خطيرة، بل يمكن التفاهم بشأنها، ولكن في حالة الاحتقان السياسي يتحول التزامن الى عود ثقاب يشعل نيران الخلاف والاختلاف. فالجميع يتخفى وراء المناسبة التي تعنيه، ويوجه ذلك للافصاح عن مشاعره السياسية من اجل "اثبات الذات" تارة و "تصفية الحسابات" من جهة اخرى و "التعبئة السياسية" ثالثة. وتجدر الاشارة الى ان حكومة البحرين أولت في السنوات الاخيرة اهتماما خاصا بالعلاقات العامة ضمن سياساتها لاحتواء الآثار المدمرة لاستمرار التوتر الامني والاتهامات المتواصلة بانتهاكات حقوق الانسان. ولكي تحقق تقدما في العلاقات العامة وقعت اتفاقات مع شركات عديدة خصوصا في بريطانيا وامريكا من اجل الترويج لصورة اكثر تحضرا. كما سعت لاحتواء العديد من الاعلاميين والحقوقيين في مؤسسات دولية امريكية وبريطانية للهدف نفسه.

القضية الرابعة فرضت نفسها في الاسابيع الاخيرة بعد تسريب الوثائق الامريكية عبر موقع "ويكيليكس". والغريب في الامر ان تحتل البحرين موقعا متقدما فيها، حتى ان صاحب الموقع، جوليان أسانج هدد قبيل اعتقاله في لندن في مقابلة بالإيميل أجرتها قناة ABC NEWSالاخبارية الامريكية بأن المراسلات الدبلوماسية الأمريكية التي سينشرها موقعه في الفترة القادمة ستستهدف ما أسماها "القيادات الكذابة المجرمة الفاسدة من البحرين للبرازيل" وأضاف " نحن لا زلنا بعيدين بمقدار 1 من ألف فقط عن بداية المدخل ، وانظر الى ما كشف عنه حتى الآن، سيكون هناك المزيد". هذا التهديد بكشف المزيد سوف يضيف الى قلق الحكومة البحرينية خصوصا بعد ما كشفه سابقا حول ما قاله الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني 2009 خلال استقباله الجنرال الأمريكي ديفيد بترايوس أنه يجب وقف البرنامج النووي الإيراني، مضيفا ان "خطر تركه يفوق خطر وقفه". وقد تم الكشف عن هذه الوثيقة بالتزامن مع الوثيقة الاخرى التي دعا فيها الملك السعودي، عبد الله بن عبد العزيز الى "قطع رأس الافعى" وعدم الاكتفاء بقطع ذيلها، في اشارة الى ضرورة انهاء المشروع النووي الايراني. هذا في الوقت الذي اعلنت حكومة البحرين مرارا دعمها لحق ايران في امتلاك مشروع نووي سلمي. وبرغم الموقف الايراني الرسمي الذي سعى للتقليل من شأنه هذه التصريحات، بدعوى ان الهدف من بثها احداث الفرقة بين المسلمين، فمن المؤكد ان طهران غاضبة من هذه المواقف التي تظهر في العلن سياسات مختلفة عن المواقف التي يعبر عنها هؤلاء القادة في لقاءاتهم الخاصة مع المسؤولين الامريكيين. في هذا الفضاء السياسي المضطرب يجدر بنظام الحكم في البحرين اعادة النظر في اساليب تعاطيهم مع المعارضين، وعدم استعجال قمعهم بالطريقة التي تقررها اجهزة الامن، فهذه الاساليب تضاعف الازمات ولا تحلها، وتضعف مصداقية الحكم خصوصا عندما ينتهك حقوق الانسان بشكل فاضح يضطره لطرح تبريرات غير مقنعة، كما حدث هذه المرة مع رموز المعارضة ونشطاء حقوق الانسان واصحاب المدونات والمواقع الالكترونية. وبدلا من محاولات تطويع شعب كامل لرغبات نخبة سياسية صغيرة، يجدر بالحاكمين، ولو مرة واحدة، الاستماع لمطالب المواطنين في الشراكة السياسية والتوزيع العادل للثروة واحترام حقوق الانسان، على ان يكون ذلك محكوما بدستور توافقي يكتبه المواطنون، كما فعلوا قبل اربعين عاما. فالبديل لذلك استمرار الاضطراب الامني والسياسي الذي سوف يؤدي، عاجلا ام آجلا، لقطيعة كاملة وتغيير جوهري في منظومة الحكم.

مدون بحريني تعرض للتعذيب في السجن

كاتب التقرير: بيل لو
عبور القارات ، بي بي سي نيوز

"انه كاتب ، انه صحافي ، انه مدون. علي لا ينتمي إلى أي حزب سياسي. إنه يكتب رأيه فقط."

عيون جنان العريبي السوداء تلمع تحت حجابها الأسود. إنها تتحدث عن زوجهاعلي عبدالإمام ، والمعروف باسم المدون البحريني.

نحن نتحدث في منزل اصدقاء لها في قرية قريبة من المنامة ، عاصمة هذه المملكة التي هي عبارة عن جزيرة في الخليج ، والتي تصور نفسها على أنها دولة عربية منفتحة على الاستثمار ، متقدمة نحو التغيير وتتحرك بثقة نحو الديمقراطية. "علي يملك قلماً حراً ، وهذا هو بالضبط جريمته. لديه قلم حر" ، تقول بصراحة.

علي عبدالإمام يبلغ من العمر 32 سنة. وعمل كمتخصص في تكنولوجيا المعلومات لدى شركة طيران الخليج البحرينية. وفي أوقات فراغه كان يقوم بالتدوين.

لكنه أقيل من شركة الطيران بعد إلقاء القبض عليه في سبتمبر واتهم بأنه جزء من منظمة ارهابية.

ووجهت إليه تهمة نشر معلومات كاذبة وتم ربطه بمجموعة من المعارضين البحرينيين الذين تم اعتقالهم في أغسطس.

تهمة الارهاب

جميع الرجال الذين اتهموا هم من الشيعة. بعضهم أكاديميين ، وواحد منهم طبيب أسنان ، وآخر جيولوجي ، وهناك العديد من رجال الدين.

مثل السيد عبدالإمام ، فإنهم عبروا في كثير من الأحيان عن انتقاداتهم للحكومة التي يعتبرونها غير ديموقراطية وتميز تجاه الشيعة ، اللذين هم أغلبية سكان البحرين.

عائلة آل خليفة الحاكمة هم من المسلمين السنة. وقد وجهت لهم في البداية تهمة التآمر لقلب نظام الحكم ، ولكن في وقت لاحق خفضت الاتهامات إلى تمويل وقيادة خلية ارهابية. انها ليست المرة الأولى التي يقع فيها علي عبدالإمام في مشاكل مع الحكومة بسبب مدونته. ففي عام 2005 سجن لفترة وجيزة.

وعند الإفراج عنه تابع انتقاده لحكومة آل خليفة بسبب قضايا مثل اعتقال قادة المعارضة ، ومعاملة السجناء في السجن وقمع حرية التعبير. لكن لا شيء أعد زوجته جنان لما حدث يوم 4 سبتمبر.

"تلقى مكالمة هاتفية من مكتب المدعي العام ، طالباً منه مقابلته . فذهب". وكانت تلك ، كما تقول ، آخر مرة شاهدت أو سمعت عن زوجها لمدة أربعة أسابيع. "لم نتمكن من معرفة شئ عن علي ، لا مكالمات هاتفية، لا شيء."

لعدة أسابيع بعد اعتقال السيد عبدالإمام ، مثل الآخرين ، منع من الالتقاء بمحاميه وعائلته. وكانت آخر مدونة كتبها قبل اقتياده إلى الحجز هي دعوة لدعم المعتقلين. "آخر ما كتبه كان عن هؤلاء السجناء ، مدافعاً عنهم والآن هو واحد منهم" ، تقول زوجته.

"إن المعتقلين الثلاثة والعشرون جميعهم ضحايا ، جميعهم أناس طيبون لديهم وظائف جيدة في هذا المجتمع. جميعهم أبرياء. زوجي بريء.

واضافت "تم تحذيرهم ،' إذا تحدثتم عن أي سوء معاملة ، وعن أي تعذيب ، فسنعرضكم لمزيد من التعذيب. ولكنهم حقاً شجعان ، إنهم أبطال ، قرروا معاً الوقوف ليقولوا بالضبط ما حدث لهم. "

'لا يوجد سوء معاملة'

في الجلسة الأولى يوم 28 أكتوبر ، زعم معظم المتهمين أنهم تعرضوا للتعذيب بغية انتزاع اعترافات منهم ، وهو اتهام تنفيه السلطات.

وفي رد مكتوب على طلب من هيئة الاذاعة البريطانية للتعليق على هذه الادعاءات ، ذكرت الحكومة : "تطبق إجراءات موحدة إلى حد ما على جميع المعتقلين في الحجز وفقاً للقانون. يتم حماية حقوقهم ولم يحدث أي سوء معاملة". حضر سعيد بومدوحة من منظمة العفو الدولية الجلسة الأولى بصفة مراقب ، ويؤكد أنه عندما اتيحت لهم الفرصة للتحدث ، فإن معظم المتهمين قالوا انهم تعرضوا للتعذيب.

"منظمة العفو الدولية لا تزال قلقة للغاية بشأن هذه الادعاءات ونحن مستمرون في الضغط من أجل فتح تحقيق مستقل" ، قال السيد بومدوحة. جنان والدة لطفلتين توأم تبلغان من العمر 9 شهور وطفل في الخامسة من عمره. منذ أن فقد زوجها وظيفته ، أصبحت هي معيلهم. لكنها تشعر أيضاً بأنها تحت التهديد.

"خلال استجوابه ، هددوا زوجي بأنني سوف أفقد عملي كذلك" ، كما تقول.عندما زرناها كان هناك ضباط بملابس مدنية يقومون بملاحقتنا عن قرب في سيارات لا تحمل اي علامات. سألتها إذا كانت تشعر بالقلق من التداعيات لأنها وافقت على التحدث لهيئة الاذاعة البريطانية. "بالتأكيد أشعر بالقلق" ، قالت. "أشعر بالقلق على أطفالي. أشعر بالقلق على نفسي. لكنني سأكون أكثر قلقا إذا لم أفعل أي شيء".

من المقرر عقد الجلسة التالية من المحاكمة يوم 23 ديسمبر.

عبور القارات على راديو بي بي سي 4 يوم الخميس 16 ديسمبر الساعة 1100 بتوقيت جرينتش والاثنين 20 ديسمبر الساعة 2030 بتوقيت جرينتش. يمكنك أيضا الاستماع للبرنامج عن طريق iPlayerأو تحميل البودكاست.

البقية من صفحة 1

المرة بجريمة التعذيب ويحث عليها، ويدعم المعذبين بصراحة. وهذا ما اكده بشكل قبيح في خطابه في 14 ديسمبر بمناسبة ذكرى عيد جلوس والده، عندما اعرب عن دعمه للأجهزة الامنية التي في مقدمتها جهاز الامن الوطني الذي يديره المعذب الشهير، خليفة بن عبد الله آل خليفة، السفير السابق لدى بريطانيا.

شعب البحرين يستقبل العام الميلادي الجديد بعد ان ابلى بلاء حسنا في ذكرى عيد الشهداء في 17 ديسمبر بالمشاركة في المواكب الحسينية ورفع شعارات "هيهات منا الذلة"، وصور الضحايا والسجناء، خصوصا في عزاء السنابس وسترة. يحل العام الجديد وقد اكتوى البحرانيون بنار الاحتلال الخليفي، واصبحوا اكثر وعيا بضرورة تخليص بلدهم من براثن الاحتلال الخليفي. فالتعايش مع نظام يخترق قوانينه بالاضافة للقوانين الدولية، وينسلخ من انسانيته باستهداف الابرياء وتعذيب المعقوين واهانة العلماء و التصدي للشعائر الدينية، لم يعد امرا ممكنا، وبالتالي اصبحت ثقافة رفض هذا الاحتلال تتعمق بوتيرة متسارعة. فبعد ان اعطيت العائلة الخليفية التي احتلت البلاد بالنار و الحديد فرصة التعايش مع اهل البحرين الاصليين (شيعة وسنة) وطلب منها التكفير عن خطاياها التاريخية المتكررة، بالدخول في هدنة مع الشعب من خلال دستور عقدي يكتبه ممثلوه ويصادقون عليها في استفتاء عام، اصبح المواطنون اكثر رغبة في التحرر من الاحتلال، وأشد إصرارا على التمتع بحرية تقرير المصير، على غرار ما تتمتع به الشعوب الاخرى. وما اكثر الاصوات التي ترتفع في السر والعلن مطالبة بسقوط هذا الحكم، واستبداله بنظام عصري دستوري، مؤسس على مباديء مثل حكم القانون، واحترام حقوق الانسان، وحق الشعب في تقرير مصيره، والالتزام بالمواثيق الدولية في هذه المجالات، والشراكة السياسية، واقامة نظام عادل يمارس توزيعا عادلا للثروة، ويعتبر السلطات مصدر السلطات جميعا. هذه المباديء لم يتوفر اي منها في الواقع البحراني الذي استحوذ عليها الاحتلال الخليفي، والذي اصبح اكثر خضوعا لاملاءات شخص الحاكم وجلاوزته الذين يديرون جيشا من المرتزقة يمارسون التعذيب والقمع ضمن اجهزة متعددة اهمها جهاز الامن الوطني الذي تفنن في تعذيب المواطنين، وجهاز الشغب الذي استباح القرى والمدن في تصديه للاحرار والاتقياء، وجهاز الشرطة الذي تمت تربيته على ثقافة القمع والاستئصال والترهيب.

حقائق جديدة فرضتها جريمة اعتقال الابرياء والتنكيل بهم. من هذه الحقائق تراجع حالة الصمت على الحكم الخليفي الغاشم، وتعمق الشعور بضرورة احداث التغيير في البنية السياسية لاستبدال الحكم الحالي بآخر اكثر تحضرا وتمدنا واحتراما للقانون وحقوق الانسان. ومن الحقائق ايضا حالة التخندق الوطني التي عبر عنها المحامون الشرفاء (شيعة وسنة، اسلاميين وليبراليين) وهم يقفون صفا واحدا امام القاضي ابراهيم الزايد، الذي فرضه الخليفيون قاضيا شريكا في الجرم، مطالبينه بالتحقيق في جرائم التعذيب التي لحقت بالضحايا المتهمين، واعادة التحقيق معهم تحت اشراف القضاء. هؤلاء المحامون انتفضوا ضد النظام القضائي الجائر الذي لم يعرف العدالة يوما، بل اقتصرت مهمته على تلاوة الحكم الذي يقرره الحاكم وزبانيته، بدون ان يكون لمرافعات المحامين دور في اثبات براءة المتهمين او اجرامهم. وكان امتناع المحامين الشرفاء عن الترافع قائما على اساس عدم جدوى الدفاع عن المعتقلين ما دامت العائلة الخليفية قد اصدرت احكامها سلفا، وما دام المتهمون محرومين من حقوقهم في الاستماع الى شكاواهم من التعذيب، والاستماع لرفضهم الافادات المزورة التي اجبروا على توقيعها تحت الاكراه. المحامون طالبوا بالتحقيق في مزاعم التعذيب واعادة التحقيق مع السجناء بعيدا عن جهاز الامن الوطني السيء الصيت الذي يمارس التعذيب على نطاق غير مسبوق بأوامر مباشرة من المعذب المشهور: خليفة بن عبد الله آل خليفة. وسوف تتواصل ظلامة الشعب طالما اصر الخليفيون على فرض محاميهم بدلا لفريق المحامين الشرفاء الذين أقرهم السجناء، ورفضوا الاعتراف بالفريق الجديد بديلا لهم. وباصرار القضاء الخليفي على فرض الفريق الجديد برغم اصرار المتهمين على التمسك بمحاميهم، اصبح هذا القضاء امام امتحان فاصل، ولا يتوقع له اجتياز ذلك الامتحان. فما دام الخليفيون قد حاكموا البحرانيين المرتهنين في سجونهم علنا، ورفضوا الاستماع لشكاواهم، واوعزوا لابواق اعلامهم بتجريمهم حتى قبل بدء محاكمتهم، فقد انتهى النظام الخليفي من الوجود لانه يمارس الظلم علنا ولا يرعوي عن سجن الابرياء بعد ان امعن في تعذيبهم.

الشعب اصبح أكثر تمسكا بثوابته وحقوقه ومطالبه، وفي مقدمتها سحب الشرعية عن الاحتلال الخليفي الذي رفض التخلي عن عقلية الاحتلال. ولذلك دخلت البحرين في مأزق سياسي واخلاقي خطير. فالخليفيون مستمرون في القمع والتعذيب وسجن الابرياء ظلما وعدوانا، والمواطنون يؤكدون رفضهم ذلك النظام ويعيدون ترتيب اولوياتهم بهدف تقويض اركان ذلك النظام البائس الذي تنكر للانسانية ومارس الظلم جهارا نهارا، واعتدى على الآمنين وتعذب الابرياء وحاكمهم وهم صامتون، وسلط عليهم الاجانب الذين ولغوا في دمائهم واذاقوهم من التعذيب أشد الاصناف. صفحة جديدة في تاريخ هذا البلد المعذب، تكتبها دماء الضحايا التي مزقتها مباضع الجلادين، وهي صفحة بيضاء ناصعة تسجل مجدا جديدا لاهل البحرين المجاهدين، ونهاية حكم الطغمة الخليفية الحاقدة التي انسلخت من انسانيتها واصبحت متوحشة ضد الاحرار والابرياء. انها ملحمة الصراع من اجل الوجود، وهي ملحمة سوف تقضي بعون الله على الظالمين والمحتلين والجلادين، والله غالب على امره، وهو رب المستضعفين وناصر المظلومين، وماحق الخليفيين.

رموز الكرامة منتصرون

مكثتم طويلا وحان الرحيل ... فعهد الظلام قصيرٌ ذليل
فلا جمع الله شمل الغزاة ... ولا ظُللوا أبدا بالنخيل
فقد مارسوا البغي والموبقات ... وعاثوا الفساد بليل طويل
ولا لملم الله شمل الطغاة ... ولا مُتعت خيلهم بالصهيل
فآل الخليفة شر الأنام ... طغاة، بغاة، وحقد أصيل
لهم طلعة النحس في الخافقين ... وفألٌ لهم بالبكا والعويل
مصائبهم عمت المؤمنين ... جراحٌ تئن وهمٌ ثقيل
لقد دنسوا أرضنا مجرمين ... وصبوا علينا العذاب الوبيل
فقمعٌ وسجنٌ وضرب السياط ... ونصب المكائد، هذا قليل
يساق الأباة لقعر السجون ... ويصدر حكمٌ بدون الدليل
رجالٌ، نساءٌ، شيوخٌ، شباب ... فطفلٌ، وجدٌ، وحتى العليل
وأيمن* ذو العشر من بينهم ... فواخجلتاه، وصبرٌ جميل

سيمحق ربُ الورى ذكرهم ... وحسبي ربي ونعم الوكيل
ويمحى من الدهر آثارهم ... فرب العباد قويٌ جليل
وصبرا على الدرب يا أخوتي ... سيمحون يوما ويُشفى الغليل
رجال الطوامير أنتم هنا ... رموزٌ لشعب أبي أصيل
ومصداق جيل التصدي لهم ... وعنوان فخر ومجد أثيل
فبالقيد تحيون آمالنا ... وفي سجنكم تصنعون البديل
فهيهات إلا انتصار الأباة ... فقول الحقيقة سيف صقيل
فصوتهم قاصم صارم ... وسيف الطغاة ضعيف كليل
وإلا هزيمة هذا النظام ... ومن حوله كل قن عميل
فقف شامخا مثقلا بالحديد ... كأنك طود الحمى لا يميل
على دوحة المجد لا تنحني ... وغيرك يركع مثل الذليل
فمرحى لمن أثقلته القيود ... وليس له في الورى من مثيل
أيُهزم شعبٌ وأنتم له ... وينتصر الظلمُ؟ ذا مستحيل

* أيمن جعفر: طفل في العاشرة، سجنوه ظلما وحكموه بالسجن ستة شهور !